أهداف السياسة المالية وفق مربع كالدور والآثار المتبادلة مع المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية؛

تستخدم السلطة الاقتصادية عدة أدوات اقتصادية

للتأثير الإيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تمهيد

واستخدام كل أداة أو إجراء مالي ضمن السياسة المالية من شأنه أن يؤثر في النسيج المؤسساتي في البلاد.

تمهيد

هذا التأثير إما أن يكون مباشرا في أداء المؤسسة الاقتصادية؛

كتغيير نسب الضرائب على أرباح الشركات.

تمهيد

أو يكون الأثر غير مباشر؛

كزيادة التحويلات المالية الاجتماعية

التي تزيد من الطلب الذي يترجم في قدرة

شرائية جديدة توجه نحو أسواق المؤسسات.

عناصر المحاضرة

ماهية السياسة المالية

السياسة المالية وتنسيق الأهداف
مع السياسة الاقتصادية لاستقرار المؤسسة الاقتصادية

الأهداف العامة المشتركة للسياسة المالية

مسارات أهداف السياسة المالية من مربع (كالدور)
والمؤسسات الاقتصادية

ماهية السياسة المالية

هي تلك الإجراءات التي تبحث في شقي
الإيرادات والنفقات المالية للدولة،
لتسييرها بكفاءة،
فتتحكم الحكومة في تغيير إيراداتها وحجم إنفاقها،
بما يتماشى وأهداف السياسة المالية،
كجزء من الخطة الاقتصادية العامة، ليتحقق
الاستقرار الاقتصادي.

السياسة المالية وتنسيق الأهداف مع السياسة الاقتصادية لاستقرار المؤسسة الاقتصادية

يضمن التنسيق المحكم بين المستهدفات النقدية أو المالية أو التجارية؛
تلافي التضارب والتضاد في الأهداف؛
التي يكون ضحيتها المؤسسات الاقتصادية

فمثلا خفض سعر الفائدة
ظاهرُهُ مساعدة نقدية لصالح
المؤسسات الاقتصادية

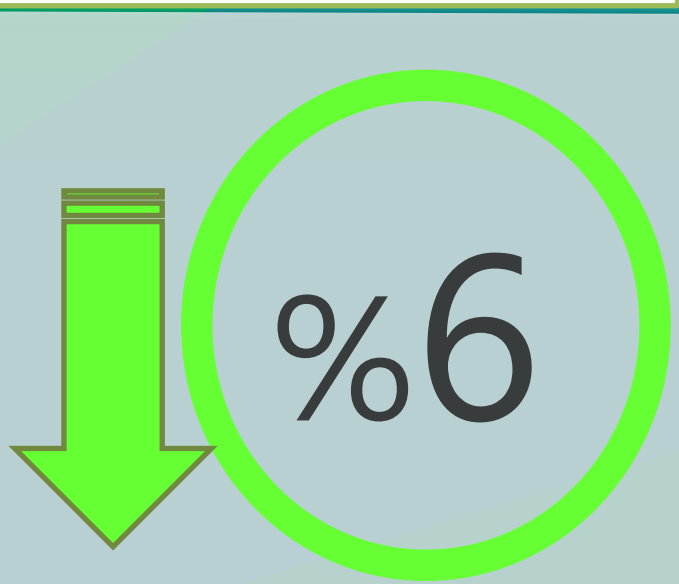

هو في المحصلة
زيادة تكاليف ترهق
المؤسسة الاقتصادية

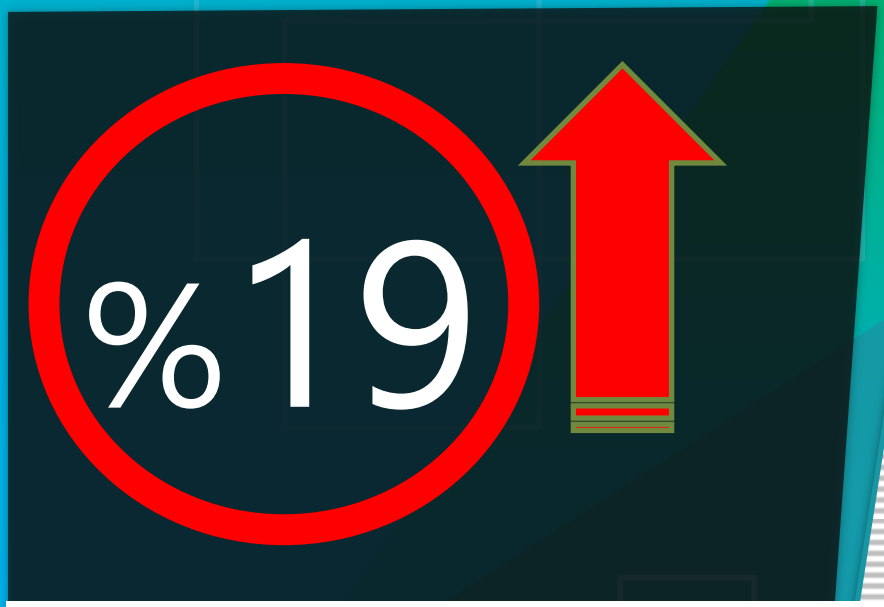

والنتيجة تتخبط المؤسسات بين تضارب الأهداف النقدية والمالية والتجارية.

من مدخل خفض تكاليف خدمة رأس
المال عن طريق القروض البنكية

رفع الضرائب من جهة أخرى
وبأداة مالية وبنسب أعلى من
معدلات خفض سعر الفائدة

أ.د/ فوزي محيريق / جامعة الوادي 2022

تتحقق الأهداف المتزامنة

فمثلا عند تنفيذ أداة التوسع في الإنفاق كأداة للسياسة المالية

وبحسن التنسيق

فالأول مثل زيادة الأجور أو التشغيل الجديد

والثاني زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة

والثالث زيادة صادرات قطاع معين تم استهدافه بالتوسع في الإنتاج

الأهداف العامة المشتركة للسياسة المالية

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي،
- النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية؛
- ترسيخ العدالة الاجتماعية من مدخل توزيع وإعادة توزيع الدخول بشكل عادل،
- العمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات؛ كسياسة الأجور والأسعار
- تجنب الآثار غير المرغوبة في الاقتصاد كالبطالة والتضخم.

مسارات أهداف السياسة المالية
من مربع (كالدور) والمؤسسات الاقتصادية

مربع كالدور قام بصياغته العالم الاقتصادي

" كالدور"

واختصر من خلاله أهداف السياسة

الاقتصادية الأربعة

ويسمى أيضا بالمربع السحري؛

يوضح مربع الاقتصادي "كالدور" أربعة

أهداف رئيسية تهدف إليها السياسات

الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية.

1986-1908
Le carré magique de
Nicholas Kaldor

أ.د/ فوزي محيريق / جامعة الوادي 2022

أهداف السياسية المالية المشتركة وفق مربع كالدور

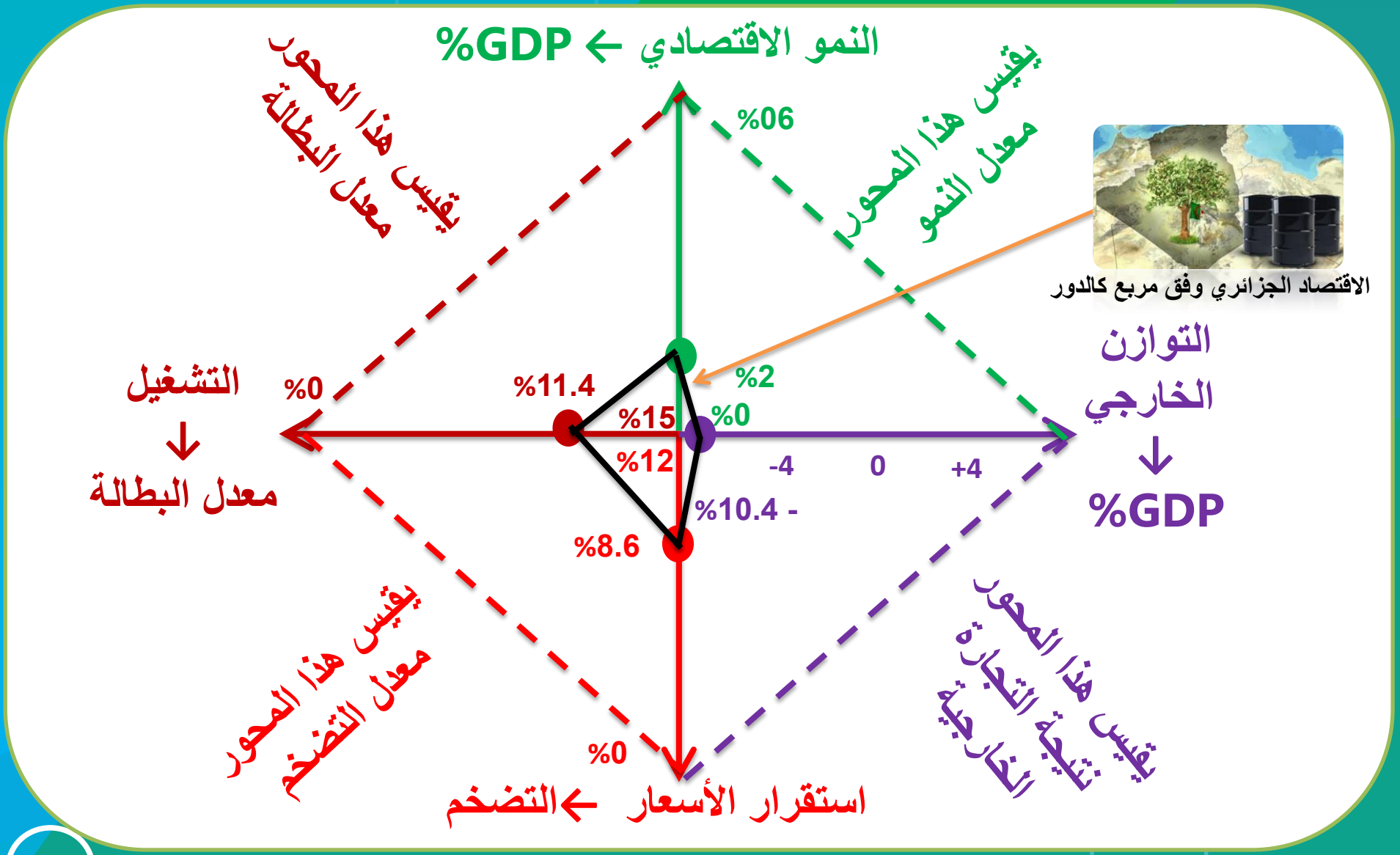

الاقتصاد الجزائري وفق مربع كالدور

هدف النمو الاقتصادي في السياسة المالية ودور المؤسسات الاقتصادية فيه

يقاس النمو الاقتصادي بزيادة إجمالي الناتج المحلي GDP

كل زيادة في حجم الإنتاج في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية؛ ما هي إلا زيادة في حجم الخدمات أو السلع المنتجة في الاقتصاد؛ الذي ينعكس مباشرة في نسب زيادة النمو الاقتصادي.

هدف النمو الاقتصادي في السياسة المالية ودور المؤسسات الاقتصادية فيه

المؤسسة الاقتصادية هي ركيزة أساسية؛ أو الخلية الحية في جسم إجمالي الناتج المحلي GDP. وهي التي ترفعه.

النمو الاقتصادي هو نمو حجم الإنتاج الذي تقوم به مجموع المؤسسات الاقتصادية

هدف النمو الاقتصادي في السياسة المالية ودور المؤسسات الاقتصادية فيه

فتتركز هنا كل أدوات السياسة المالية
وإجراءاتها وتدابيرها
على كيفية رفع حجم الإنتاج
الذي تقوم بها المؤسسات
الاقتصادية المختلفة.

هدف النمو الاقتصادي في السياسة المالية ودور المؤسسات الاقتصادية فيه

وليس شرطا أن يتحقق هدف زيادة الإنتاج
بالتأثير المالي والإنفاق مباشرة
في زيادة عوامل الإنتاج: من أرض ورأس
مال وموارد بشرية وتنظيم؛
بل يمكن أن يكون أثر السياسة المالية
وأدواتها
بطريقة غير مباشرة؛
ينعكس ذلك على زيادة حجم الإنتاج.

فعالية العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسة المالية من مدخل ضبط التضخم

هدف ضبط التضخم عن طريق السياسة المالية يرتبط ارتباطا مباشرا بالمؤسسات والشركات العاملة في الاقتصاد

كيف أن المؤسسة الاقتصادية صمام أمان للسياسة المالية لضبط التضخم؟

الإنفاق المالي كتحويلات اجتماعية

يؤدي إلى زيادة الطلب

على السلع والخدمات

التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية

وهو ما يزيد من أرباحها وانتاجها.

هل الطلب الجديد يستثير التضخم؟

لا؛ لأن الانفاق مقتصر على فئة محدودة والسلع والخدمات التي تُطلب أساسية؛ والأصل أن الدولة تتوسع في إنشاء المؤسسات المنتجة للسلع الأساسية وتدعمها حتى تكون قادرة على تغطية الطلب الجديد بإنتاج جديد.

إذا كان الانفاق كبيرا وغير مدروس؛ أو الفئة كبيرة جدا؛ أو القطاع المؤسساتي غير قادر على تلبية الطلب الجديد؛ ما ذا سيحصل؟

سيختل العرض والطلب في السوق على السلع الأساسية؛

كما يمكن أن ينتقل الطلب إلى سلع أخرى

إذا كان حجم الانفاق كبيرا؛

وهو ما قد يُظهر اتجاهات تضخمية في السوق.

الإنفاق الحكومي الموجه لزيادة الأجور

وتتوسع المؤسسات القديمة وتنشأ أخرى جديدة في نفس القطاعات

فتنتعش مبيعات المؤسسات الاقتصادية وأرباحها

يزيد من الطلب الفعال في سوق السلع والخدمات

الإنفاق في شكل إعانات إنتاج للمؤسسات الإنتاجية يعزز من رأس مالها أو يدعم مواد وسلع أساسية تدخل في عمليات الإنتاج؛ بحيث:

- تخفض هذه الإعانات من تكاليف الإنتاج وينعكس ذلك إيجابا على أرباح المؤسسات.
- يتعزز استقرار عرض هذه السلع في الأسواق من مدخل وفرتها واستقرار أسعارها

إن فعالية الإنفاق المالي في السياسة المالية كإعانات مرهونة بالمؤسسة الاقتصادية وأدائها وقدرتها على الإنتاج بما يضمن استقرار الأسواق.

يرتكز التضخم النقدي على القيم النقدية المصدرة غير المغطاة بالإنتاج الحقيقي؛

وتعتبر زيادة الأجور أحد الأسباب الأساسية لظهور ضغوط تضخمية في الأسواق؛

ولذلك تجد دائما النقابات العمالية في كر وفر مع الجهاز الحكومي.

والمؤسسات الاقتصادية وأدائها لها الدور الأساسي في التفاعل الإيجابي أو السلبي مع هذه الكتلة الجديدة من النقود في الأسواق.

كيف ذلك؟

هناك مساران: الأول

- إذا أدت زيادة الأجور إلى امتصاص فائض سلعي؛
- أو كانت المؤسسات قادرة على زيادة الإنتاج

أو إنشاء مؤسسات جديدة لتغطية الطلب الجديد؛

فإن الكتلة النقدية ستمتصها السلع الجديدة؛

لأن الاقتصاد مرن واستطاع أن يزيد؛ من خلال مؤسساته؛ من حجم انتاج السلع والخدمات.

وهذا في صالح أرباح المؤسسات وزيادة تراكم رؤوس الأموال

ومن ثم زيادة إجمالي الناتج المحلي

المسار الثاني:

- إذا لم تستطع المؤسسات مقابلة الكتلة النقدية للأجور بإنتاج جديد وبسلع وخدمات جديدة توازي ما تم ضخه من نقود في الاقتصاد حتى على المدى المتوسط؛
- فسيشهد الاقتصاد ضغوطا تضخمية تظهر في أسعار السلع والخدمات الأساسية وحتى بعضا من السلع الكمالية.

وأشير هنا إلى الإرهاق المالي للحكومة لضبط هذا التضخم من خلال عملية الدعم المالي المباشر وغير المباشر للمستهلكين؛

وكذا تسقيف السلع الأساسية واسعة الاستهلاك

وهو ما ينعش عديد المؤسسات والشركات الأخرى التي ستستفيد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛ من نقل بحري وجوي وبري واتصالات....

ويظهر أثر الإنفاق الحكومي على المدى المتوسط والبعيد من خلال تعزيز البنية التحتية للاقتصاد

الانفاق الحكومي الرأسمالي والأثر المباشر الفعال

وعلى المدى القريب فإن فتح مشروعات كبرى

من شأنه توظيف واستيعاب أعداد كبيرة من البطالين؛

وحصولهم على أجرة شهرية؛

يعني قدرة شريحة واسعة الموظفين الجدد على دخول الأسواق

واقتناء السلع والخدمات وخاصة الأساسية.

وصمام الأمان هنا لكبح أي ضغوط تضخمية هو المؤسسات الاقتصادية

وقدرتها على تغطية الطلب الجديد؛

مع مراعاة حالات الانتعاش أو الركود في السوق.

كما أنه وفي حالة إنشاء مشروعات
للبنية التحتية وبجدوى اقتصادية عالية؛
تضمن الأثر الإيجابي في الاقتصاد؛
بضمان بنية تحتية متطورة
قادرة على توسيع الاستثمارات بل وجلب رؤوس
الأموال حتى الأجنبية،
لوجود بيئة أو مناخ استثماري مشجع؛
ما يعني أن أي ضغوط تضخمية تكون على المدى
المتوسط فقط.

مقاربة حول تتفاعل المؤسسات والضرائب والتضخم خفضا ورفعا

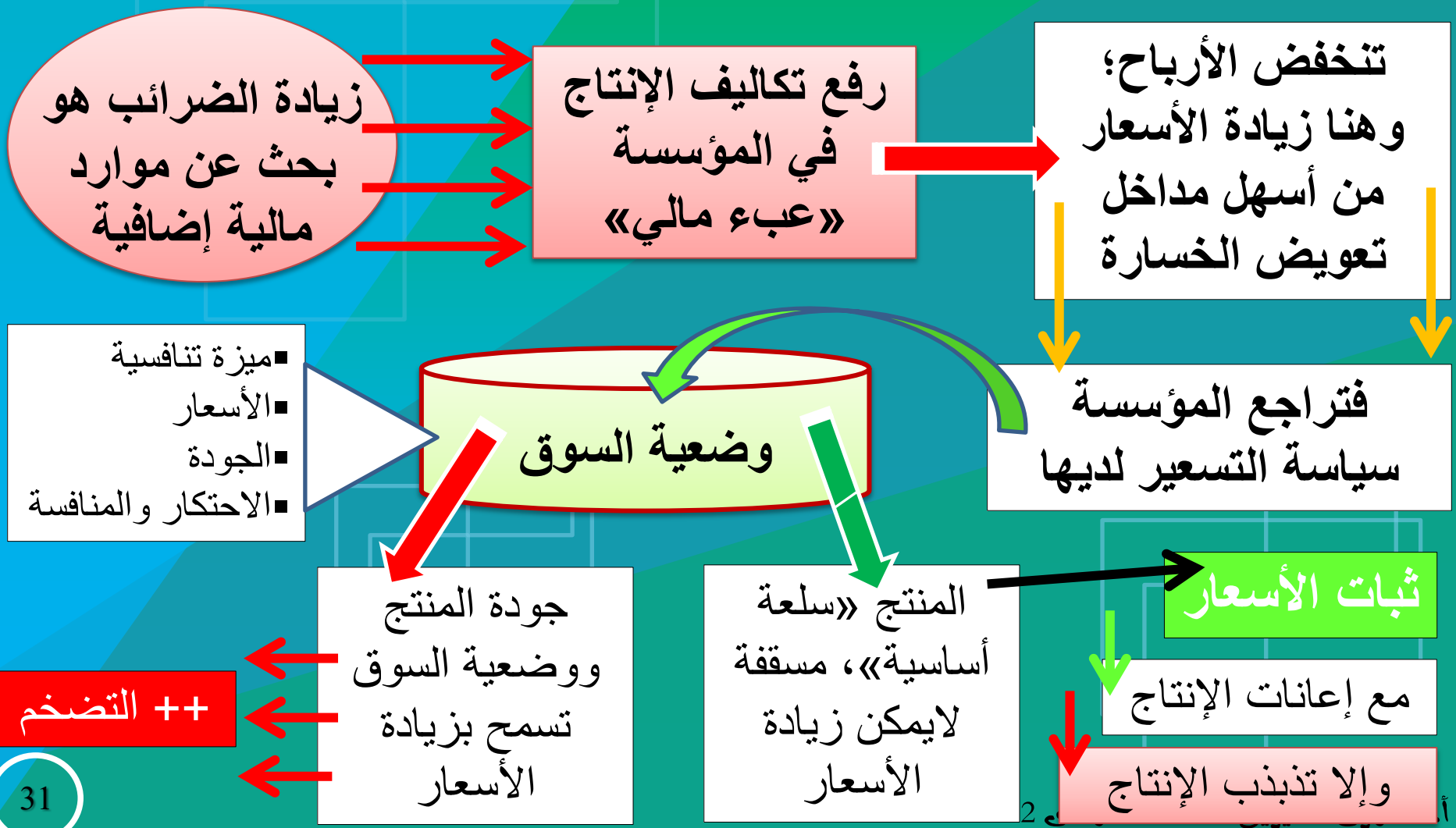

مواضع أثر السياسة المالية بين التشغيل والبطالة

تهدف الدولة إلى توفير مناصب **الشغل**؛ للبطالين أو العمال في قطاعات أخرى لعارضي العمل في سوق العمل.

وهي تسعى دوما لأن يكون الطلب عن العمل من المؤسسات.
يوزاي عرض العمل من الأفراد القادرين عليه والراغبين فيه.

مواضع أثر السياسة المالية بين التشغيل والبطالة

وتستخدم الدولة في ذلك أدوات السياسة المالية
ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة
مع أدوات أخرى مباشرة كسياسة التشغيل وسياسة الأجور.
للتأثير الإيجابي في المورد البشري عمود قيام المؤسسات من مدخل:

01

فتح مناصب التشغيل المباشرة في مشروعات الدولة الاستثمارية لا سيما الكبرى منها في تشييد البنى التحتية

مواضع أثر السياسة المالية بين التشغيل والبطالة

وتستخدم الدولة في ذلك أدوات السياسة المالية
ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة
مع أدوات أخرى مباشرة كسياسة التشغيل وسياسة الأجور.
للتأثير الإيجابي في المورد البشري عمود قيام المؤسسات من مدخل:

02

التشغيل المباشر الواسع
في القطاعات العمومية الإدارية
الجهاز التنفيذي
ومؤسسات الخدمات الأساسية
كالصحة والتعليم والأمن.

faouzihidaya@gmail.com

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

موصول الشكر

ودعائي

بالتوفيق لكم